الأنباء
الثلاثاء 3 سبتمبر 2013

مصريو الخارج يرفضون تجاهلهم رغم أنهم يشكلون 10٪ من السكان

انتقادات لتشكيلة لجنة الـ 50 لتعديل الدستور المصري: الإسلاميون يصفونها بـ «الإقصائية» .. و«القوى الثورية» تعتبرها «مجاملة»

عواصم ـ وكالات: أثار إعلان الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور عن تشكيل لجنة الـ 50 لإعداد المشروع النهائي للتعديلات الدستورية والتي شكلت الشخصيات المنتمية للتيار المدني غالبية أعضائها، موجة ردود فعل معارضة لاسيما لدى التيار الإسلامي.

ويبقى أمام اللجنة ستون يوما لتقديم نسخة نهائية من الدستور للرئيس المؤقت.

فقد رفض حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين دعوة النظام الجديد في مصر للحزب بالاشتراك في لجنة إعداد الدستور.

كما اعتبر نائب رئيس الدعوة السلفية د.ياسر برهامي أن قرار تشكيل لجنة الـ «50» لتعديل الدستور خالف المعايير التي وضعها الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور بنفسه، وقال «إن الأحزاب الإسلامية لم تمثل إلا بشخص واحد فقط هو د.بسام الزرقا نائب رئيس حزب النور، ومع احترامنا للدكتور كمال الهلباوي إلا أنه لا يمثل أي حزب إسلامي».

وأضاف: أن لجنة الـ 50 غير متوازنة بالمرة وإقصائية إلى أشد الدرجات، ولا يمكن أن تجري حوارا مجتمعيا حقيقيا خلال شهرين من شدة الخلاف حول المواد المطروحة للنقاش لكثرتها.

اسلامي واحد

وذكر برهامي في تصريحات صحافية أمس أنه «في الوقت الذي تم فيه تهميش التيار الإسلامي من لجنة الـ 50 يتم تمثيل الاتجاه اليساري والناصري بـ 11 عضوا»، وقال إنه «تم اختيار الشخصيات التي تعادي المشروع الإسلامي وتعادي الشريعة والأحكام الإسلامية».

من جهته وصف شريف طه المتحدث الرسمي لحزب النور تشكيل لجنة الخمسين لتعديل الدستور بأنه في غاية السوء ويعبر عن سيطرة الفصيل اليساري القومي على اللجنة مع إقصاء متعمد وواضح للتيار الإسلامي.

وأشار طه إلى احتمال انسحاب الحزب من اللجنة موضحا أن التعديلات الدستورية لن تعبر عن التوافق المرجو والحزب مازال يدرس الموقف بعد أن قامت اللجنة بتهميش دور التيار الإسلامي، حيث إن اللجنة لم تضم سوى شخص واحد من الأحزاب الإسلامية هو د.بسام الزرقا نائب رئيس حزب النور مما يعني تجاهل وإقصاء التيار الإسلامي.

وفي نفس السياق أعرب اتحاد المصريين في أوروبا عن اعتراضه على تشكيل اللجنة بسبب إقصاء المصريين في الخارج وعدم تمثيلهم في اللجنة، معربا عن إشادته بوجود ممثلين عن أقاليم ومحافظات مصر.

وقال رئيس الاتحاد د.عصام عبدالصمد في تصريحات صحافية إن تمثيل كل أبناء الشعب المصري في الداخل هو أمر محمود إلا أنه كان من الواجب أيضا أن يحصل المصريون في الخارج على حقهم في المشاركة في صياغة الدستور خاصة أن أعداد المصريين في الخارج تصل إلى 8 ملايين مصري، وهو ما يمثل نحو 10٪ من تعداد سكان مصر.

وأضاف: «لقد طالب الاتحاد المسؤولين مرارا وتكرارا بأن يولوا مزيدا من الاهتمام بالمصريين المغتربين في إعادة بناء المجتمع المصري».

وعبر عن رغبة الاتحاد في أن تحذو مصر حذو تونس التي خصصت مقاعد للمغتربين في أول مجلس نيابي تأسيسي يضع دستور البلاد ضمن مهامه.

وأكد عبدالصمد أن الاتحاد تباحث مع عدد من ممثليه القانونيين في مصر وذلك لبحث اللجوء للقضاء المصري إذا لزم الأمر.

احتجاجات ثورية

وتوالت الاحتجاجات على تشكيل لجنة الخمسين، حيث أكد تكتل القوى الثورية أن اللجنة تحولت للجنة مجاملات خاصة للشباب وكأن الثورة لم تكن وتساءل التكتل ما معنى أن يتم اختيار محمود بدر ومحمد عبدالعزيز ممثلين حملة تمرد وتجاهل باقي شباب الثورة وكذلك اختيار عمر صلاح ومحمد عيد من حزب الدستور وتجاهل الشباب الآخرين.

وقال محمد عطية عضو المكتب السياسي لتكتل القوى الثورية بحسب «بوابة الأهرام» «كان لابد من الاكتفاء بشخص واحد من تمرد وشخص آخر من حزب الدستور لإعطاء الفرصة للآخرين ولماذا تقبل مجاملات على حساب شعب بالكامل وهذا أمر مرفوض شكلا وموضوعا» وتساءل عطية «ماهي المعايير التي تم على أساسها اختيار الأشخاص داخل لجنة الـ 50 وعبر عطية عن رفضه للمجاملات على حساب مصلحة الوطن».

دعوات للتظاهر اليوم بمناسبة مرور شهرين على عزله

النيابة تحيل مرسي لـ «الجنايات» و«مفوضي الدولة» توصي بحل جمعية الإخوان

شرطة بلباس مدني يحرسون أسطح أحد المخافر في بولاق الدكرور بالقاهرة أمس (رويترز)

القاهرة وكالات: احالت النيابة العامة في وقت سابق الرئيس السابق محمد مرسي الى محكمة الجنايات لمحاكمته في اتهامات بالتحريض على القتل واعمال العنف خلال التظاهرات التي جرت امام قصر الاتحادية الرئاسي نهاية العام الماضي.

وقال بيان اصدرته النيابة العامة انه تمت احالة مرسي و14 شخصا من قيادات واعضاء جماعة الاخوان المسلمين الى محكمة الجنايات بتهمة «التحريض على القتل واعمال عنف» فيما يعرف في مصر بـ «احداث الاتحادية» التي وقعت في 5 ديسمبر 2012 وشهدت اعمال عنف بين انصار ومعارضي الرئيس السابق اسفرت عن مقتل سبعة اشخاص على الاقل من بينهم الصحافي المصري المعارض الحسيني ابو ضيف.

وتضمنت قائمة المتهمين عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة الذي انبثق عن جماعة الاخوان وأسعد الشيخة نائب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية السابق وأحمد عبدالعاطي مدير مكتب رئيس الجمهورية السابق وأيمن عبد الرؤوف مستشار رئيس الجمهورية السابق.

ومن بين المتهمين القيادي في جماعة الاخوان محمد البلتاجي الذي تم توقيفه مؤخرا.

من جهة اخري، دعا «الائتلاف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب» المؤيد لجماعة الاخوان المسلمين أنصاره للتظاهر اليوم، بعد أن أعلنت مصادر قضائية مصرية أن هيئة مفوضي الدولة أوصت أمس بوقف قيد جمعية الاخوان وهو ما يمثل تحديا قانونيا للجماعة في وقت تواصل فيه السلطات المصرية حملتها ضد منتسبيها.

وسجلت جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها الرئيس المعزول نفسها كجمعية غير حكومية بعد رفع دعوى ضدها تطعن في وضعها القانوني.

وحث الائتلاف الوطني، أنصار الإخوان للتظاهر عبر البلاد بمناسبة مرور شهرين على الاطاحة بالرئيس الاسلامي محمد مرسي في الثالث من يوليو. وجاءت الدعوة للاحتشاد اليوم في مليونية «الانقلاب هو الإرهاب» في جميع ميادين مصر، من دون تحديد خريطة او توقيت معين للتظاهرات.

ودعا التحالف «جموع الشعب المصري العظيم للاستمرار يوميا في المشاركة بقوة وسلمية في الفعاليات المنادية بعودة الشرعية ورفض الانقلاب».

ولا تعترف جماعة الاخوان المسلمين بالنظام الجديد في مصر الذي تراه «غير شرعي» وتعتبر انه تسلم السلطة اثر «انقلاب عسكري»، كما ترفض المشاركة في اي ترتيبات لمرحلة ما بعد مرسي.

رفض دعوى إغلاق فضائية النهار

الأمن المصري يداهم «الجزيرة» الإنجليزية والمحكمة تقضي بإغلاق «الحافظ»

القاهرة ـ يو.بي.آي: واصلت السلطات المصرية حملتها على عدد من القنوات الفضائية العربية والمحلية التي كانت عاملة في مصر خلال حكم الرئيس السابق محمد مرسي، فبعد اقتحام مكاتب قناة الجزيرة الفضائية التي تبث باللغة الانجليزية، قرر القضاء الإداري أمس حجز دعاوى قضائية تطالب بإغلاق فضائية «الجزيرة» وفضائيات أخرى، للحكم بجلسة تعقد اليوم.

وقررت الدائرة السابعة في محكمة القضاء الإداري التابعة لمجلس الدولة برئاسة المستشار حسونة توفيق، حجز دعاوى قضائية تطالب بإغلاق فضائيات «الجزيرة»، و«القدس»، و«اليرموك»، و«أحرار 25»، للحكم اليوم. وذلك بعد ان أقام عدد من المحامين دعاوى قضائية تطالب بوقف بث الفضائيات المذكورة بسبب قيامها «بالعمل في مصر من دون ترخيص، ونشر وإذاعة أخبار مغلوطة تثير البلبلة بين المصريين».

وفي السياق داهمت عناصر من الأمن المصري، مكتب فضائية الجزيرة الناطقة بالإنجليزية في القاهرة، وتحفظت على بعض أجهزة البث.

وأبلغت مصادر أمنية متطابقة مندوبي الصحافة ووسائل الإعلام، أن عناصر من شرطة المصنفات الفنية قامت السبت الماضي بمداهمة مكتب قناة الجزيرة الإنجليزية الفضائية بمنطقة بولاق أبو العلا بوسط القاهرة، وتم التحفظ على بعض الأجهزة الفنية.

وجاء ذلك في إطار صدور قرار مجلس الوزراء باعتبار قناة الجزيرة تعمل بلا سند قانوني، أو معايير مهنية، وغير مصرح لها بالعمل في مصر.

وفي السياق أيضا، قرر القضاء المصري، وقف بث فضائية «الحافظ» الدينية ووقف سريان ترخيص شركة «البراهين» التي تديرها.

وقضت الدائرة السابعة في محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة برئاسة المستشار، حسونة توفيق، نائب رئيس المجلس، بقبول الدعوى القضائية المقامة من الممثل، هاني رمزي، بوقف بث قناة «الحافظ» الفضائية، ووقف تراخيص شركة «البراهين» القائمة عليها بشكل نهائي.

وطالب الفنان رمزي، في متن الدعوى القضائية التي كان خصومه فيها كل من وزيري الاستثمار، والإعلام، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بصفاتهم، بإغلاق الفضائية، "لقيام الداعية الشهير عبدالله بدر (المحبوس حاليا لمدة عام لإدانته بسب وقذف الفنانة إلهام شاهين) بذكر عبارات يعاقب عليها القانون وتمثل تهديدا للوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين في مصر.

من جهة اخري في المقابل، قضت دائرة الاستثمار بمحكمة القضاء الإداري، برئاسة المستشار حسونة توفيق، أمس برفض الدعوى المطالبة بغلق قناة النهار ومنع ظهور محمود سعد إعلاميا.

وكانت الدعوى التي أقامها المحامي حسن علي محمود وزملاؤه طالبت بغلق القناة، مختصمين وزير الاستثمار ورئيس الهيئة العامة ورئيس المنطقة الحرة الإعلامية.

وأوضحت المحكمة أن «حرية التعبير المكفولة تقتضي ألا يكون غلق القنوات الفضائية إلا ملجأ أخيرا، عندما تتوافر ظروفه وأسبابه، فهو أمر يتصادم بحسب طبيعته مع قيد التعددية الإعلامية المتعلق بمراعاة حق المشاهد والمستمع، فلا يكون جزاء إلغاء الترخيص وغلق وسائل التعبير سبيلا لمواجهة الاختلاف في الرأي، كما أن الإعلام له الحق في التعبير الحر بالأداء المهني المحترم».

تأجيل رفع اسم مبارك وزوجته من المنشآت العامة إلى 5 نوفمبر

القاهرة ـ وكالات: قررت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري، تأجيل الدعوى القضائية التي تطالب برفع اسم وصور الرئيس السابق محمد حسني مبارك وزوجته سوزان ثابت من المنشآت العامة لجلسة 5 نوفمبر المقبل، لتقديم الأوراق والمستندات.

وكانت هيئة مفوضي الدولة قد أوصت محكمة القضاء الإداري بإصدار حكم بتأييد قرار رفع اسم الرئيس السابق حسني مبارك وزوجته سوزان مبارك من جميع الميادين والشوارع والمدارس والمكتبات والجمعيات وكافة المنشآت العامة، بجميع محافظات الجمهورية، وصورهم المتواجدة بها، وحثت الحكومة على وضع أسماء وصور شهداء ثورة 25 يناير، الذين ضحوا بأرواحهم وسالت دماؤهم في سبيل نهضة هذا المجتمع ورفعته، بدلا منها.

وأكدت الهيئة بحسب « اليوم السابع » أن وضع اسم وصور مبارك وزوجته على مؤسسات الدولة هو من قبيل التكريم لهما والتخليد لذكراهما، يشهده هذا الجيل والأجيال القادمة، رغم أن مصر في ظل نظام مبارك قد عاشت حقبة من الفساد السياسي وإهدار المال العام وانتهاك الحقوق والحريات العامة وتزييف وتزوير الحياة النيابية، وغيبة العدالة الاجتماعية، وبروز الفوارق الشاسعة بين الطبقات.